من مساهمتها في التنمية المجتمعية لهذه المناطق»[١١]. وأكد ذلك، أيضاً، الجنرال بنيامين اليعازر، الذي اعتقد بأن «... الارتباط بالهوية الفلسطينية يمكن علاجه، من طريق انشاء عدد أكبر من البنوك والشركات الاستثمارية»، أي من طريق اشباع احتياجاتهم المادية، وزجّهم في التفكير في أمور الدنيا والمال، بدلاً من قضايا الوطن والهوية والارض[١٢].

تحقيقاً لهذه الافكار المادية الصرفة، وفي حدودها، وجدنا جهات خارجية، اوروبية واميركية، بعضها مدعوم بتمويل حكومي، تعمل على ممارسة أنشطة لها في الارض المحتلة، وتعمل على تحدّي مفهوم «الصمود المقاوم» لصالح ما يمكن تسميته بخلق حالة من الاسترخاء واللامبالاة والعدمية. وقد ثبت ان هذه الجهات لا توجّه أنشطتها وأموالها نحو القطاعات البنّاءة، بل توجّهها فقط الى تلك القطاعات التي تحظى بموافقة سلطة الاحتلال[١٣]. فعلى سبيل المثال، هناك مؤسسات اميركية كثيرة تمارس أنشطة اجتماعية واقتصادية في فلسطين المحتلة، وخاصة في الضفة، تحت عنوان عريض هو «مؤسسات طوعية». هذه المؤسسات تقوم، بشكل بارز، بتثبيت التبعية للاقتصاد الاسرائيلي. وتحوي شروط هذه المؤسسات لتقديم المساعدات موافقة كل من واشنطن والحكومة الاسرائيلية. ومن هذه المؤسسات الطوعية «مؤسسة الخدمات الاميركية للتعليم والتدريب في الشرق الاوسط»، و«مؤسسة تنمية المجتمع»، و«مؤسسة المعونة الاميركية للاجئين في الشرق الاوسط»، و«مؤسسة خدمات الاغاثة الكاثوليكية»، و«البعثة المسيحية للاراضي المقدسة»، و«صندوق انقاذ الاطفال»، و«جمعية الفرندز للخدمات». ان الهدف الاساس لهذه المؤسسات هو اختراق المنظمات المحلية الجماهيرية. ولذا، فان البند ـ السؤال الأول في جداول اجتماعاتها ـ كما ورد على لسان أحد موظفيها ـ هو «هل اخترقنا المنظمات الجماهيرية الفلسطينية؟» كما انها تسعى جاهدة الى تعميق تبعية فلسطين المحتلة، اقتصادياً وتمويلياً، وبالنتيجة ايديولوجياً وسياسياً. وذلك بخلاف ما يدّعي به بعض الكتاب الغربيين، الذين يرون في هذه المؤسسات الاميركية، وغيرها من المؤسسات الاوروبية المشابهة، «تكفيراً من الدول الامبريالية عن اخطائها»[١٤].

لقد طُرح مفهوم ـ شعار تحسين نوعية معيشة الفلسطينيين في العام ١٩٨٣. وجاءت دراسات مختصة من مصادر دولية واسرائيلية وأخرى عربية في العام التالي (١٩٨٤)، كادت كلّها تجمع على ان الاراضي الفلسطينية المحتلة تعاني من أسوأ أزمة اقتصادية منذ العام ١٩٦٧. وذكر تقرير صادر عن الامم المتحدة حول السياسة الاسرائيلية وتطوّر الاوضاع في هذه الاراضي بين العامين ١٩٨٤ و١٩٨٦: «... ان الاراضي المحتلة تعاني، أكثر من أي وقت مضى، من أزمة اقتصادية خطيرة»[١٥]. كما لخّصت صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية أهداف السياسات الاسرائيلية تجاه المجتمع الفلسطيني، في منتصف الثمانينات، فكتبت: «لن تكون هناك تنمية في المناطق [المحتلة] تبادر بها الحكومة الاسرائيلية؛ ولن تعطى تصاريح للتوسّع في الزراعة، أو الصناعة، هناك، يكون من شأنها ان تؤدي الى منافسة مع دولة اسرائيل...»[١٦]. وهامّ، في هذا الموضع، ان نتوقّف عند العبارة المتعلّقة بالمنافسة مع دولة اسرائيل. فهي تؤكد ان تنمية المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال بتشجيع اسرائيلي، لا يمكن الّا ان تتوقف عند سقف فولاذي، بحيث لا يسمح لهذا المجتمع بالفكاك من أسار السيطرة الاسرائيلية.

جهود فلسطينية متنامية

في المقابل، بذلت السياسة الفلسطينية جهوداً متنامية، من اجل ابداع أشكال نضالية